3 April 2020
Arabic

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار 1718 (2006)

مذكرة شفوية مؤرخة 3 نيسان/أبريل 2020 موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة
لأستراليا لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لأستراليا لدى الأمم المتحدة بأن تحيل تقرير أستراليا النهائي عن تنفيذ
الفقرة 8 من القرار 2397 (2017) (انظر المرفق).



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 3 نيسان/أبريل 2020 الموجهة إلى رئيس اللجنة من
البعثة الدائمة لأستراليا لدى الأمم المتحدة

تقرير أستراليا عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2397 (2017)

أعرب مجلس الأمن في الفقرة 8 من قراره 2397 (2017)، المتخذ في 22 كانون الأول/ديسمبر 2017، عن القلق لكون رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يزالون يعملون في دول أخرى بغرض توليد إيرادات متأتية من الصادرات الأجنبية يستخدمها البلد لدعم برامجه المحظورة للأسلحة النووية والقذائف التسيارية وذلك رغم اعتماد الفقرة 17 من القرار 2375 (2017)، وقرر أن على الدول الأعضاء أن تعيد إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فوراً وفي غضون مهلة لا تتجاوز 24 شهراً من تاريخ اتخاذ القرار جميع رعايا ذلك البلد الذين يكسبون دخلاً في إطار الولاية القضائية لتلك الدول وجميع الملحقين الحكوميين المكلفين بمراقبة السلامة الذين يشرفون على العاملين في الخارج من رعايا ذلك البلد، ما لم تقرر الدولة العضو أن رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المعنيين من رعايا الدولة المذكورة أيضاً أو من رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين تُحظر إعادتهم إلى الوطن، طبقاً لأحكام القوانين الوطنية والدولية السارية، بما في ذلك القانون الدولي للاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان، واتفاق مقر الأمم المتحدة، واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، وقرر كذلك أن تقدم جميع الدول الأعضاء بعد حوالي 15 شهراً من تاريخ اتخاذ القرار تقريراً عن منتصف المدة تضمّنه معلومات عن جميع رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يكسبون دخلاً في الولاية القضائية للدولة العضو المعنية الذين أُعيدوا إلى الوطن على مدى فترة الإثني عشر شهراً بدءاً من تاريخ اتخاذ القرار، بما في ذلك تفسيراً للأسباب التي حالت دون إعادة ما يقل عن نصف أولئك الرعايا بحلول نهاية فترة الإثني عشر شهراً إن كان ذلك ينطبق، وتقدم جميع الدول الأعضاء تقارير نهائية بعد حوالي 27 شهراً من تاريخ اتخاذ القرار.

وتشير أستراليا إلى تقرير منتصف المدة الذي قدمته إلى اللجنة في 18 آذار/مارس 2019، وتفيد بأن السلطات الأسترالية واصلت الامتثال للفقرة 8 من القرار 2397 (2017). ويتعين على جميع مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يلتزمون بدخول أستراليا بغرض العمل أو أي غرض آخر أن يتقدموا مسبقاً بطلب للحصول على تأشيرة. وتؤكد أستراليا، بعد أن فحصت سجلات التأشيرات، أنه لم تُمنح أي تأشيرة لأي مواطن من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يدخل في نطاق الفقرة 8 من القرار 2397 (2017) منذ أن أحالت أستراليا تقريرها لمنتصف المدة إلى اللجنة في 18 آذار/مارس 2019. ولذلك، تؤكد أستراليا المعلومات التي أوردتها في تقريرها لمنتصف المدة ومفادها أنه لا يوجد أشخاص ضمن ولايتها القضائية مشمولون بالفقرة 8 من القرار 2397 (2017). وبناءً على ذلك، لم تعد أستراليا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أياً من رعايا ذلك البلد منذ اتخاذ القرار 2397 (2017) في كانون الأول/ديسمبر 2017.

وستكفل السلطات الأسترالية، من خلال تطبيق قيود صارمة على إصدار التأشيرات لمواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أن تظل أستراليا ممتثلة للفقرة 8 من القرار 2397 (2017).